

مذكرة تفاهم في مجال القوى العاملة
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية/وزارة العمل
وحكومة جمهورية بنغلادش الشعبية/وزارة شؤون المغتربين والعمل في الخارج

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢١ الموافقة على مذكرة تفاهم في مجال القوى العاملة التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية / وزارة العمل وحكومة جمهورية بنغلادش الشعبية / وزارة شؤون المغتربين والعمل في الخارج بصيغتها التالية :-

الطرف الأول : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة العمل .

الطرف الثاني : حكومة جمهورية بنغلادش الشعبية ، وزارة شؤون المغتربين والعمل في الخارج ،
 ويشار الى حكومتي البلدين لاحقا " بالطرفين " .

رغبة منهما في تعزيز العلاقات الودية بين البلدين عن طريق تنمية التعاون في مجال العمل ،

وادرأكا منهما ان استخدام القوى العاملة يتطلب ترتيبات خاصة متفق عليها بين الطرفين ،

وبناء على القوانين والأنظمة السائدة في كلا البلدين، يوافق الطرفان بموجب هذه المذكرة على المواد التالية :

المادة (١)

اتفق الطرفان على مجالات التعاون التالية :

- أ- تنظيم خدمات استخدام واستخدام العمالة.
- ب- تبادل المعلومات والدراسات المستمرة.
- ج - نشاطات التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية والفنية والتي يمكن الاتفاق المتبادل عليها.

المادة (٢)

يتم مناقشة استخدام واستخدام العمال من كلا الطرفين حسب التشريعات والقوانين والإجراءات والإرشادات المعمول بها في كلا البلدين وسيكون ذلك محكوما بالشفافية والعدل والفوائد المشتركة. كما سيطبق قانون الدولة المستقبلية للعمالة.

المادة (٣)

يتعهد كلا الطرفين بالمحافظة على حقوق العمال وأصحاب العمل حسب تشريعاتهما وقوانينهما وبما يتلاءم مع المعايير والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص.

المادة (٤)

يتم استقدام واستخدام العمال فقط بعد استيفائهم لجميع الإجراءات القانونية اللازمة لذلك حسب التشريعات المعمول بها في كلا الطرفين.

المادة (٥)

يتم استقدام واستخدام العمال بموجب عقود عمل رسمية وموثقة من قبل السلطات المختصة في كلا الطرفين والتي ستكون ملزمة لأصحاب العمل والعمال ويجب أن تنص على الأجر، مدة العقد، السكن، الغذاء، التأمين، الرعاية الطبية، الإجازات وتذكرة السفر، شروط العمل وإعادة العامل إلى وطنه عند انتهاء مدة العقد، وفي حال وافق طرفا عقد العمل على تجديد هذا العقد يتم توقيع عقد عمل جديد من قبل طرفي عقد العمل. وتحرر عقود العمل باللغتين العربية والإنجليزية ويصادق عليها من قبل وزارة العمل والسفارة البنغالية في عمان أو أي تمثيل قنصلي آخر للطرفين.

المادة (٦)

تشكل لجنة مشتركة تضم مسؤولين معنيين من كلا الطرفين لمتابعة تنفيذ هذه المذكرة وحل أي صعوبات أو خلافات تنشأ عن تنفيذها أو تفسيرها، وتجتمع هذه اللجنة مرة سنويا لمراجعة هذه المذكرة.

المادة (٧)

سيقوم الطرفان متى دعت الحاجة لذلك بوضع أو إدماج وثائق خاصة لتنظيم وتنفيذ مجالات خاصة معينة للتعاون العمالي بالإضافة إلى تنظيم توظيف وإحلال بعض الفئات من العمال وبموجب هذه المذكرة. سيتم ترقيم هذه الوثائق حسب الترتيب الأبجدي كملحق وتعتبر كأجزاء مكملة لهذه المذكرة. وسيقوم الطرفان بإشعار أحدهما الآخر بذلك على أساس الاتفاق المتبادل أو بتبادل الرسائل عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (٨)

يمكن مراجعة وتعديل هذه المذكرة وذلك بتقديم طلب خطي من قبل أي من الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية ويعتبر هذا التعديل جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة. ويعتبر نافذاً اعتباراً من التاريخ الذي يقرره الطرفان.

المادة (٩)

- أ- تعتبر هذه المذكرة نافذة اعتباراً من تاريخ استكمالها الإجراءات التشريعية المعمول بها في كلا الطرفين.
- ب- تكون هذه المذكرة سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لفترة مماثلة ، ما لم يبلغ أحد الطرفين الآخر باعتزامه إنهاء هذه المذكرة ، وذلك قبل انتهائها بستة أشهر كحد أدنى.

المادة (١٠)

لا يؤثر إنهاء هذه المذكرة على صلاحية أي من الأنشطة الجارية في إطار أحكامها حتى الانتهاء من هذه الأنشطة.

وإثباتاً لذلك ، قام الموقعون أدناه بالتوقيع على مذكرة التفاهم هذه .

حررت من نسختين ، في عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢ ، باللغتين العربية والإنجليزية ، وتعتبر جميع النصوص لها نفس الحجية القانونية.

عن حكومة جمهورية بنغلادش الشعبية

سفير جمهورية بنغلادش الشعبية

السيد محمد فضل الكريم

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير العمل

الدكتور ماهر الواكد